

لِسْوَالِهِ الْأَعْظَمُ بِالظَّلَمِ



جمهوريّة مصر العربيّة

رَئَاسَةُ الْجَمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثمن ٤ جنيهات

السنة	الصادر في ٤ ذى القعدة سنة ١٤٤١ هـ الموافق (٢٥ يونيو سنة ٢٠٢٠ م)	العدد
الثالثة والستون		٢٦

محتويات العدد:

رقم الصفحة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٩ بالموافقة على اتفاقية قرض ائتمان المشترى بشروط تفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية "وائلها وزارة النقل" بصفتها المقترض وبنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض بمبلغ ٤٦١ مليون دولار أمريكي ،

٣ الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١/١٦

قرار رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٢٠ بعزل السيد المستشار / محمد صبرى أحمد

٥٤ تصصيرة - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة من وظيفته

قرار رئيس مجلس الوزراء

قرار رقم ١١٤٥ لسنة ٢٠٢٠ باعتبار مشروع نزع ملكية العقار الذى تشغله

مدرسة ميت العز الابتدائية بحوض العمدة نمرة (٤) بزمام قرية ميت العز ،

٥٥ مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة

قرار رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠٢٠ باعتبار مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤)

لياه الصرف الصحى بحوض دائرة الناحية رقم (١٥) بزمام قرية سنبسط -

٦٠ مركز زفتى بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٦١ لسنة ٢٠١٩

بالموافقة على اتفاقية قرض ائتمان المشترى بشروط تفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية " وتمثلها وزارة النقل " بصفتها المقرض وبنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض بمبلغ ٤٦١ مليون دولار أمريكي ، الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية قرض ائتمان المشترى بشروط تفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية " وتمثلها وزارة النقل " بصفتها المقرض وبنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض بمبلغ ٤٦١ مليون دولار أمريكي ، والموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م)

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ .
 (الموافق ٢٧ يناير سنة ٢٠٢٠ م)

بنك الاستيراد والتصدير الصيني
قرض PBC رقم (٤٥٥) إجمالي (٢٠١٧) ٢٩

**اتفاقية قرض ائتمان المشتري بشروط تفضيلية
لمشروع سكة حديد العاشر من رمضان ، مصر**

بين

**بنك الاستيراد والتصدير الصيني
بصفته المقرض**

و

**حكومة جمهورية مصر العربية
وتمثلها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية
بصفتها المقترض**

بتاريخ ٢٠١٩/١/١٦

المحتويات

المادة (١)	تعريفات
المادة (٢)	شروط واستخدام التسهيلات
المادة (٣)	صرف التسهيلات
المادة (٤)	سداد الأصل ودفع الفوائد
المادة (٥)	تعهادات وضمانات المقترض
المادة (٦)	تعهادات خاصة
المادة (٧)	حالات التقصير
المادة (٨)	شروط متنوعة
المادة (٩)	شروط سريان المفعول
الملحق (١)
الملحق (٢)
الملحق (٣)
الملحق (٤)
الملحق (٥)
الملحق (٦)
الملحق (١-٧)
الملحق (٢-٧)
الملحق (١-٨)
الملحق (٢-٨)
الملحق (١-٩)
الملحق (٢-٩)
الملحق (١٠)
الملحق (١١)

تم إبرام اتفاقية قرض ائتمان المشترى الحالى بشروط تفضيلية

(المشار إليها فيما بعد بـ"الاتفاقية" فى هذا اليوم ١٦/١/٢٠١٩)

بين

بنك الاستيراد والتصدير الصينى (ويشار إليها فيما يلى باسم "المقرض") ومقره بالعنوان ٣٠ شارع فوزينجمينى ، منطقة زيشينج ، بكين ١٠٠٠٣١ ، الصين .

و

حكومة جمهورية مصر العربية وقائلها وزارة النقل فى جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلى باسم "المقترض") ، ومقرها المعهد القومى للنقل ، طريق النصر ، مدينة نصر ، القاهرة ، مصر .

حيث إن :

(أ) طلب المقترض أن يوفر له المقرض تسهيلات قرض حتى أربعينات واحد وستين مليون دولار أمريكي (٦١٤ مليون دولار أمريكي) للمقترض لاحتياجات التمويل بموجب العقد التجارى (بحسب تعريفه فى البند ١) .

و

(ب) قامت الهيئة القومية للأنفاق فى مصر (ويشار إليها فيما يلى باسم "المستخدم النهائي") واتحاد شركات مجموعة سكك حديد الصين ليمتد وشركة أفيك انترناشونال هولدينج كوربوريشن (ويشار إليها فيما يلى باسم "المقاول الصينى") بإبرام عقد للهندسة والتوريد والإنشاء لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان برقم العقد (٧٦/م) بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٦ وتعديلاته رقم (١١) الجزء (١) بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٧ والتعديل رقم (١١) الجزء (٢) بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٨ (ويشار إليه فيما يلى باسم "العقد التجارى") لغرض تنفيذ المشروع (بحسب تعريفه فى البند ١) .

وبناءً عليه تم الاتفاق والتعاقد بين المقترض والمقرض كما يلى :

المادة (١)

تعريفات

المصطلحات التالية وحيثما تم استخدامها فى هذه الاتفاقية وما لم يتطلب المعنى

خلاف ذلك ستكون لها المعانى التالية :

١- "بنك حساب المقرض" وهو يعني بنك الاستيراد والتصدير الصيني .

٢- "الاتفاقية" تعنى اتفاقية قرض ائتمان المشترى الحالية بشروط تفضيلية وملحقاتها وأى تعديلات فى هذه الاتفاقية وملحقاتها من وقت إلى آخر بناءً على الموافقة التحريرية من الطرفين .

٣- "مدة الإتاحة" تعنى المدة التى تبدأ فى تاريخ سريان مفعول الاتفاقية الحالية وتنتهى فى التاريخ الذى يحل بعدها بمدة ٦٠ (ستين شهراً) وخلال هذه المدة يتم صرف جميع دفعات الصرف طبقاً لشروط هذه الاتفاقية .

٤- "يوم عمل مصري" وهو يعني اليوم الذى تكون البنوك مفتوحة للأعمال المصرفية العادلة فى بكين بما فى ذلك أيام السبت والأحد حيث تكون البنوك مفتوحة للأعمال بحسب الطلب طبقاً للوائح المؤقتة فى الصين ولكن مع استبعاد الأعياد والمناسبات والعطلات القانونية فى الصين وأيام السبت والأحد التى تتبع اللوائح المذكورة .

٥- "الصين" تعنى جمهورية الصين الشعبية .

٦- "رسوم الالتزام" تعنى الرسوم التى يتم حسابها ودفعها طبقاً للبند (٢-٢) والبند (٧-٢) .

٧- "العقد التجارى" يعنى عقد الهندسة والتوريد والإنشاء لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان برقم العقد (٧٦/م) بتاريخ ٢٠١٦/١/٢١ وتعديلاته رقم (١١) الجزء (١) بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٥ والتعديل رقم (١) الجزء (٢) بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٣ لغرض تنفيذ المشروع والذى تم إبرامه بواسطة وبين الهيئة القومية للأنفاق فى مصر واتحاد شركات مجموعة سكك حديد الصين لييمتد وأفياك انترناشيونال هولدينج كوربوريشن بقيمة إجمالية مليار ومائتى مليون دولار أمريكي (١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) .

- ١- "دفعه صرف" تعنى دفعه مقدمة من التسهيلات تم دفعها طبقاً للمادة (٣) من هذه الاتفاقية .
- ٢- "المستخدم النهائي" وهو يعنى الهيئة القومية للاتفاق فى مصر والتى تستخدم التسهيلات و تستفيد بها فى النهاية .
- ٣- "حالة تقصير" تعنى أى حالة أو أحوال محددة فى البند (٧) .
- ٤- "التسهيلات" وهى تعنى المعنى المبين فى البند (١-٢) .
- ٥- "تاريخ السداد النهائي" وهو يعنى التاريخ الذى تنتهى فيه مدة الاستحقاق .
- ٦- "تاريخ السداد الأول" وهو يعنى تاريخ دفع دفعه الفوائد الأولى بعد انتهاء فترة السماح .
- ٧- "مدة السماح" وهى تعنى المدة التى تبدأ فى تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وتنتهى فى التاريخ ستين (٦٠) شهراً بعد تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وخلال هذه المدة فقط الفوائد وبدون الأصل تعتبر مستحقة الدفع من المقترض . وتشمل مدة السماح أيضاً مدة الإتاحة .
- ٨- "الضامن" وهو يعنى وزارة المالية بجمهورية مصر العربية .
- ٩- "تاريخ دفع الفوائد" وهو يعنى اليوم ٢١ من يناير و ٢١ من يوليو فى كل سنة تقويمية وتاريخ السداد النهائي .
- ١٠- "إخطار مسحوبات غير قابل للإلغاء" وهو يعنى الإخطار الصادر بالنموذج المبين فى الملحق (٥) المرفق .
- ١١- "خطاب الضمان" وهو يعنى خطاب ضمان الذى سيتم تقديمها من الضامن لصالح المقترض بالنموذج المبين فى الملحق (٦) المرفق .
- ١٢- "القرض" وهو يعنى أصل المبلغ الإجمالي الذى تم صرفه بوجب تسهيلات هذه الاتفاقية .

١- ٢٠ "رسوم الإدارة" وهي تعنى الرسوم التى تم حسابها ودفعها طبقاً للمادة (٢-٢) والمادة (٦-٢) .

٢١- ١ "مدة الاستحقاق" وهي تعنى المدة التى تبدأ فى تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وتنتهى فى التاريخ الذى يحل بعدها بعدة مائتين وأربعين شهراً (٤٠ شهرًا) بما فى ذلك مدة السماح ومدة السداد .

٢٢- ١ "إخطار سريان مفعول اتفاقية القرض" يعني الإخطار التحريرى بالنموذج المبين فى الملحق (١٠) المرفق حيث يتم تحديد تاريخ سريان المفعول الاتفاقية الحالية .

٢٣- ١ "المشروع" يعني مشروع سكك حديد العاشر من رمضان بصر .

٢٤- ١ "بلد المقترض" تشير للبلد حيث يوجد المقترض أى جمهورية مصر العربية .

٢٥- ١ "تاريخ سداد الأصل والفوائد" وهو يعني كلاً من تواريخ دفع الفائدة (٢٩) على التوالى بعد انتهاء مدة السماح وتاريخ السداد资料 .

٢٦- ١ "مدة السداد" وهو تعنى المدة التى تبدأ فى التاريخ عندما تنتهى فترة السماح وتنتهى فى تاريخ السداد资料 .

٢٧- ١ "جدول السداد" وهو يعني الجدول الذى يبين التواريخ ومبالغ السداد للقرض والمبنية فى الملحق (١١) المرفق .

٢٨- ١ "دولار أمريكي" يعني العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن .

المادة (٢)

شروط واستخدام التسهيلات

١-٢ بشرط الالتزام بشروط وبنود الاتفاقية الحالية يوافق المقرض بناءً عليه على أن يوفر للمقترض تسهيلات قرض (ويشار إليها فيما يلى باسم "التسهيلات") بالقيمة الإجمالية للأصل لا تتجاوز أربعين مليون دولار أمريكي (٤٦١ مليون دولار أمريكي) .

- ٢-٢ يكون سعر الفائدة المطبق على القرض اثنين في المائة (٢٪) سنويًا . والسعر المطبق على عمولة الإدارة يكون خمسة وستين من المائة في المائة (٦٥٪) والسعر المطبق على عمولة الارتباط يكون خمسة وستين من مائة في المائة (٦٥٪) سنويًا .
- ٣-٢ تكون مدة الاستحقاق للتسهيلات مائتين وأربعين شهراً (٢٤٠ شهرًا) شاملة مدة سماح ستين (٦٠) شهراً ومدة السداد مائة وثمانون (١٨٠) شهراً .
- ٤-٢ يتم استخدام الإيرادات الكاملة للتسهيلات من قبل المقترض للغرض الوحيد والمحصرى لدفع نسبة ثمانية وثلاثين فاصل اثنين وأربعين من المائة في المائة (٤٢٪، ٣٨٪) من قيمة العقد التجارى التى يجب استخدامها للأعمال المدنية وأعمال السكة (غير شاملة الأعمال المدنية للورشة وأعمال السياج) بموجب العقد التجارى ولا يجوز استخدامها لدفع رسوم سمسرة أو رسوم وكالة أو عمولة وفى حالة تجاوز المبلغ الخاص بالأعمال المدنية وأعمال السكة تحت العقد التجارى لتسهيلات القرض ، يقوم المقترض بدفع مبلغ التجاوز من خلال الاعتمادات المالية الداخلية .
- ٥-٢ البضائع والتكنولوجيا والخدمات التي يتم شراؤها باستخدام إيرادات التسهيلات يتم شراؤها من الصين تفضيلياً إذا كانت تحقق المواصفات والمواصفات والفحص والمتطلبات المنصوص عليها في العقد التجارى .
- ٦-٢ على المقترض أن يدفع للمقرض عمولة إدارة بالقيمة الإجمالية للتسهيلات تعادل اثنين مليون وتسعمائة وستة وتسعين وخمسين دولار أمريكي (٥٠٠,٩٩٦ دولار أمريكي) في مبلغ إجمالي بدفعات واحدة خلال ٣٠ يوماً بعد سريان مفعول الاتفاقية الحالية ولكن بما لا يتتجاوز تاريخ صرف الدفعة الأولى بأى حال من الأحوال وهذا المبلغ يتم حسابه بالسعر المبين في المادة (٢-٢) . ويتم دفع عمولة الإدارة للحساب المحدد في المادة (٤-٤) .

٧-٢ خلال مدة الإئحة على المقترض أن يدفع للمقرض عمولة ارتباط نصف سنوية يتم حسابها بالسعر المبين في المادة (٢-٢) على الرصيد الباقي من التسهيلات والذي لم يتم سحبه ولم يتم أيضاً إلغاؤه . وتكون عمولة ارتباط مستحقة من ومتضمنة التاريخ الذي يقع بعد ٣٠ يوماً من التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول ويتم الحساب على أساس عدد الأيام الفعلية المنقضية وعلى أساس ٣٦٠ يوماً سنوياً . وتصبح عمولة ارتباط مستحقة على أساس يومي ويتم دفعها في شكل متآخرات على الحساب المذكور في المادة (٤-٤) في كل تاريخ دفع لفوائد .

المادة (٣)

صرف دفعات التسهيلات

١-٣ يخضع صرف الدفعة الأولى للتسهيلات لاستيفاء الشروط المسبقة المبينة في الملحق (١) المرفق بصورة مرضية (أو الشروط المسبقة إذا تم التنازل عنها من قبل المقرض تحريرياً) .

٢-٣ بخصوص كل دفعة صرف بعد دفعة الصرف الأولى وبالإضافة إلى استيفاء الشروط المبينة في المادة (١-٣) بصورة مرضية فإن دفعة الصرف هذه ستخضع أيضاً لاستيفاء الشروط المبينة في الملحق (٢) المرفق .

٣-٣ يمكن أن تتد مددة الإئحة بشرط أن يتم تقديم طلب هذا الامتداد من المقترض للمقرض قبل نهاية مدة الإئحة بـ ٣٠ يوماً على أن يكون هذا الطلب معتمد من المقرض وعلى جميع الأحوال فإن مدة الإئحة لن تتجاوز مدة السماح . وأى جزء من التسهيلات لم يتم سحبه حتى نهاية مدة الإئحة أو امتدادها سيتـ إلغاؤه تلقائياً . وقبل نهاية مدة الإئحة لا يجوز للمقرض إلغاء التسهيلات غير المسحوبة كلياً أو جزئياً إلا بموافقة المقرض .

٤-٣ لا يلتزم المقرض بدفع أي دفعات صرف في هذه الاتفاقية إلا إذا تسلم جميع المستندات المبينة في المادة (١-٣) أو (٢-٣) ويقرر بعد الفحص أن الشروط المسبقة لمحويات التسهيلات من قبل المقرض قد تم استيفاؤها . وبخصوص الشروط التي لم يتم استيفاؤها من جانب المقرض قد يطلب المقرض إجراءات احتياطية من المقرض خلال مدة محددة . وفي حالة تقصير المقرض في اتخاذ إجراءات الازمة خلال مدة مناسبة قد يرفض المقرض صرف دفعة التسهيلات .

٥-٣ بشرط الالتزام بالشروط في البنود (١-٣) و(٢-٣) والشروط الأخرى في الاتفاقية الحالية إذا قام المقرض بإصدار إخطار مسحويات غير قابل للإلغاء عن طريق البريد / أو عن طريق رسالة سويفت موثقة للمقرض خلال مدة الاتاحة فعلى المقرض عندئذ أن يخصص في الوقت المناسب القيمة المحددة في إخطار المسحويات غير القابل للإلغاء في حساب المقرض كما هو مدون في المادة (٥-٤) كما هو محدد في إخطار المسحويات غير القابل للإلغاء . ويتم فتح هذا الحساب عن طريق المقاول الصيني لدى المقرض لأغراض العقد التجاري .

٦-٣ مباشرة وبعد أن يدفع المقرض دفعة الصرف طبقاً لإخطار المسحويات غير القابل للإلغاء ، فإن المقرض يعتبر أنه قد قام بالتزامه الكامل بالصرف طبقاً لهذه الاتفاقية ودفعه الصرف هكذا تصبح مدionية على المقرض . وعلى المقرض أن يسدد للمقرض الأصل المسحوب والمبالغ المعلقة بموجب التسهيلات بالإضافة إلى أي فوائد مستحقة عليها طبقاً لهذه الاتفاقية .

٧-٣ لن يكون على المقرض أي التزام بدفع أي دفعات صرف أخرى بموجب التسهيلات إذا كانت القيمة الإجمالية لدفعات الصرف التي تمت طبقاً للاتفاقية الحالية قد تتجاوز مبلغ الأصل للتسهيلات .

المادة (٤)**سداد الأصل ودفع الفوائد**

٤- يلتزم المقترض بأن يسدد للمقرض مبالغ الأصل المسحوبة والبالغ المعلقة بالكامل بوجب هذه التسهيلات وجميع الفوائد المستحقة عليها والبالغ الأخرى المستحقة الدفع من المقترض طبقاً لشروط هذا الاتفاق . ولا يتم مد مدة الاستحقاق إلا بالموافقة التحريرية من المقرض .

٤- على المقترض أن يدفع الفوائد على قيمة الأصل المسحوبة في هذه الاتفاقية بسعر الفائدة المبين في البند (٢-٢) . ويتم حساب الفائدة على أساس العدد الفعلى للأيام المنقضية والستة ٣٦٠ يوماً ويشمل ذلك اليوم الأول من مدة الفائدة حيث تكون مستحقة ولكن مع استبعاد اليوم الأخير ويتم دفعها في كل تاريخ لدفع الفائدة . وإذا كان أي مدفوعات مطلوب دفعها من المقترض بناءً عليه تحل مستحقة في أي يوم ليس من الأيام المصرفية فإن هذه الدفعة يتم دفعها في يوم العمل المصرفى مباشرة .

٤- جميع مبالغ الأصل المسحوبة في الاتفاقية الحالية يتم دفعها للمقرض من خلال ٣٠ قسطاً متساوياً في كل تاريخ لسداد الأصل والفوائد خلال مدة السداد وتاريخ السداد النهائي طبقاً لجدول السداد في الملحق (١١) والمرسل بمعرفة المقرض للمقترض بعد انتهاء مدة الإتاحة .

٤- أي مدفوعات أو دفعات سداد يتم دفعها من المقترض طبقاً لهذه الاتفاقية

يتم تحويلها للحساب التالي أو أي حساب آخر محدد من وقت إلى آخر من قبل المقرض

في تاريخ سداد الأصل والفوائد كل سنة :

المدفوع له : بنك الاستيراد والتصدير الصيني .

(كود السويفت رقم : EIBCCNBJXXX) .

بنك فتح الحساب : بنك الصين فرع نيويورك .

(كود السويفت رقم : BKCHUS33) .

رقم الحساب : ١٣٠ . ١٠٠ .

- ٤-٥ على المقرض فتح حساب إقراض للمقترض ويحتفظ به في دفاتره بالعنوان حكومة جمهورية مصر العربية ينتمي لها وزارة النقل في جمهورية مصر العربية حساب مشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر" (ويشار لهذا الحساب فيما يلى باسم "حساب المقرض") ليسجل المبالغ المستحقة أو التي تم سدادها أو دفعها من قبل المقرض . وقيمة التسهيلات المسجلة على أنها مسحوبة في حساب المقرض تعتبر دليلاً وإثباتاً لمديونية المقرض المستحقة للمقرض وتكون ملزمة على المقرض في حالة عدم وجود خطأ واضح .
- ٤-٦ على كل من المقرض والمقرض الاحتفاظ بسجلات دفترية دقيقة لأى دفعات تم صرفها طبقاً للتسهيلات وسداد الأصل والفوائد بموجب الاتفاقية الحالية مع المراجعة على أن يتم التتحقق من هذه السجلات مرة واحدة سنوياً .
- ٤-٧ إذا كانت قيمة أية مدفوعات تم دفعها من قبل المقرض أقل من القيمة الإجمالية المستحقة الدفع من المقرض للمقرض فإنه اعتباراً من تاريخ الدفع الفعلى لهذه المبالغ من المقرض وإذا لم يقم المقرض بإخطار المقرض بأى أسباب قهرية مقنعة بهذه المدفوعات الناقصة ، فإن المقرض يعتبر عندئذ أنه قد تنازل عن أي حقوق قد تكون له في إجراء أى تخصيص لهذه المبالغ (وأى تخصيص يتم من قبل المقرض و/أو يتم بيانه من قبل المقرض بخصوص هذه المدفوعات لن يكون له أى تأثير) ويمكن للمقرض عندئذ تخصيص المدفوعات التي دفعها المقرض هكذا لغرض استيفاء أى من أو جميع المبالغ المستحقة أو المتأخرة في الدفع في هذا اليوم وبالترتيب المقرر من قبل المقرض ومن بعدها يتم إخطار المقرض بتخصيص هذه الدفعات الذي تمت بموجب هذه الفقرة .
- ٤-٨ يمكن للمقرض أن يدفع قيمة الأصل المسحوب بموجب التسهيلات بأن يرسل للمقرض إخطاراً تحريرياً مسبقاً مدة ٣٠ يوماً ، وهذا السداد المبكر سيخضع لموافقة المقرض . وفي وقت السداد المبكر ، على المقرض أن يدفع أيضاً للمقرض جميع الفوائد المستحقة على الأصل المدفوع مسبقاً طبقاً لل المادة (٤-٢) وحتى تاريخ السداد المسبق . وأى سداد مبكر يتم طبقاً لهذا البند يؤدى إلى تخفيض قيمة أقساط السداد بالترتيب العكسي لاستحقاقها .

٩-٤ على المقرض في وقت السداد المسبق والذى تم طبقاً للاشتراطات السابقة أن يدفع تعويضاً للمقرض عن هذا السداد المسبق بسعر نصف في المائة (٥٪) سنوياً يكون مستحق على الأصل المدفوع مسبقاً وشاماً تاريخ السداد المسبق حتى تاريخ السداد المطلوب لهذا المبلغ المدفوع مسبقاً والذى سوف يتم حسابه على أساس عدد الأيام الفعلية المنقضية والسنة ٣٦٠ يوماً والاستحقاق على أساس يومى .

٩-٥ إذا تم تعليق المشروع أو إنهائه دون استكمال ، و/أو قام المستخدم النهائي بإلغاء علاقه العقد مع المقاول الصيني بموجب العقد التجارى أو أى مقاول صيني مؤهل آخر قبل استكمال المشروع ، يجوز للمقرض كتابياً إخبار المقرض وإنها سحب التسهيل ، و/أو إعلان الأصل والفوائد المستحقة وكافة المبالغ الأخرى المستحقة والواجبة الدفع كما هو مقرر بالجدول الزمنى .

المادة (٥)

تعهدات وضمانات المقرض

يعتهد ويضمن المقرض بناءً عليه للمقرض ما يلى :

١-٥ المقرض هو حكومة جمهورية مصر العربية وقتلها وزارة النقل المصرية ولديها السلطة والصلاحيه الكاملة والحقوق القانونية في اقتراض التسهيلات بالشروط والأحكام المذكورة أدناه .

٢-٥ قام المقرض بإكمال جميع التفويضات والخطوات والإجراءات المطلوبة حسب القوانين في بلد المقرض لكي تمثل هذه الاتفاقية التزامات سارية المفعول وملزمة قانونياً على المقرض طبقاً لشروطه ، ويشمل ذلك الحصول على جميع الاعتمادات والتوفیضات من السلطات المعنية في بلد المقرض وتفعيل كافة التسجيلات أو الملفات بحسب ما هو مطلوب طبقاً لقوانين بلد المقرض ، وتصبح كافة الاعتمادات والتوفیضات والتسجيلات والملفات جميعها سارية المفعول والتأثير بالكامل .

٣-٥ اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية فإن هذه الاتفاقية تمثل التزاماً قانونياً وساري المفعول وملزم على المفترض .

٤-٥ لا يكون المفترض في حالة تقصير موجب أي قانون أو اتفاقية واجبة التطبيق عليه ، حيث قد تؤثر نتائج هذا التقصير تأثيراً جوهرياً وعكسياً على قدرته على تنفيذ التزاماته خلال هذه الاتفاقية ولم تحدث أي حالات تقصير في هذه الاتفاقية .

٥-٥ يشكل التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل المفترض وتنفيذه لالتزاماته بموجب الاتفاقية إجراءات تجارية . وليس للمفترض أي حق في الاعتراض على قرارات سلطات التحكيم الدولية فيما يتعلق بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية ، حسب الحالة ، في أي اختصاص قضائي .

٦-٥ تكون جميع المعلومات المقدمة من المفترض للمقرض معلومات دقيقة وصحيحة من جميع الجوانب الجوهرية . يتعهد ويضمن المفترض للمقرض أن التزادات والضمادات المذكورة سابقاً صحيحة ودقيقة خلال مدة الاستحقاق من جهة جميع الحقائق والأحوال التي تحدث من وقت إلى آخر ، ويقر المفترض بأن المقرض قد قام بإبرام هذه الاتفاقية استناداً إلى التزادات والضمادات المدرجة في هذه المادة .

المادة (٦)

التعهادات الخاصة

١-٦ يتعهد المفترض هنا للمقرض بأن التزامات ومسئولييات المفترض طبقاً لهذه الاتفاقية تكون التزامات مباشرة وعامة وغير مشروطة وسيكون ترتيبها بالتناسب على الأقل مع حق الدفع والضمان من جهة جميع المديونيات الأخرى الحالية أو المستقبلية وغير خاضعة لضمادات وغير فرعية (سواء فعلية أو طارئة) على المفترض . وأى تفضيلات أو أولويات منوحة من المفترض لهذه المديونية ستكون مطبقة فوراً على هذه الاتفاقية بدون طلب مسبق من المقرض .

٢-٦ يتعهد المقترض للمقرض بأنه سوف يضمن أن جميع المبالغ التي تسحب له في هذه الاتفاقية يتم استخدامها للأغراض المحددة في المادة (٤-٢) وأنه سوف تدفع الفوائد وأى مبالغ أخرى واجبة الدفع بموجب ذلك ، ويتم استرداد أصل المبلغ (رأس المال) للمقرض طبقاً للشروط والمواد المذكورة أدناه . ويكون تنفيذ المقترض لجميع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية غير مشروط في جميع الأحوال .

٣-٦ يتم دفع جميع المدفوعات من قبل المقترض بالكامل للمقرض طبقاً لهذه الاتفاقية بدون مقاضة أو دعاوى مضادة أو حجز وخلصة وخالية من أي خصومات وبدون أي خصومات أو حجز لحساب أو على حساب أي ضرائب أو أي نفقات . وإذا كان مطلوباً من المقترض طبقاً للقانون أن يقوم بأى خصم أو حجز من أي مدفوعات مذكورة أدناه ، فعلى المقترض عندئذ فوراً أن يدفع للمقرض هذه المبالغ الإضافية وبحسب ما ينتج عن الاستلام الفوري من قبل المقرض للمبلغ بالقيمة الكاملة التي يجب تسليمها أدناه بدون هذه الخصومات أو الحجز .

٤-٦ يتعهد المقترض هنا للمقرض أنه سوف يتخذ إجراءات فورية ويقوم باستيفاء جميع الشروط الالزمة للبقاء على جميع الاعتمادات والتصاريح والتسجيلات والملفات المحددة في المادة (٢-٥) سارية المفعول وفعالة بالكامل .

٥-٦ على المقترض إدراج جميع المبالغ المستحقة والواجبة الدفع أو التي سوف تصبح مستحقة وواجبة الدفع للمقرض أدناه في كل من ميزانياته السنوية خلال كل سنة مالية . ومع ذلك ، لن يخفض تقصير المقترض في إدراج المخصصات الالزمة في ميزانياته بأى حال من الأحوال من مسؤولياته أو يؤثر ذلك على التزاماته بموجب اتفاقية القرض أو أن يتم استخدام ذلك كدفاع عن التقصير في دفع أي مدفوعات مستحقة طبقاً لاتفاقية القرض .

٦-٦ على المقترض أن يسلم المقرض المستندات التالية ويعهد بموجبه للمقرض

بأن المعلومات المتضمنة في هذه المستندات صحيحة ودقيقة :

١ - على المقترض أن يسلم المقرض كل نصف سنة خلال مدة الاستحقاق التقارير عن التقدم الفعلى وحالة تشغيل المشروع واستخدام إيرادات التسهيلات التي تم سحبها له .

٢ - على المقترض أن يقدم للمقرض أي معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية عندما يطلبها المقرض في أي وقت بشكل مناسب .

٦-٧ سيكون للمقرض الحق في الفحص والإشراف على استخدام مبالغ القرض وتنفيذ هذه الاتفاقية وعلى المقترض أن يسهل إجراءات الفحص والإشراف المذكورة من قبل المقرض ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تكليف السلطة ذات الصلة بإصدار تأشيرات الدخول المتعددة الطويلة الأجل لبلد المقترض لمسئولي القرض من قبل المقرض .

٦-٨ خلال مدة الاستحقاق على المقترض إخطار المقرض كتابياً خلال ٣٠ يوماً

من تاريخ حدوث أي من الأحداث التالية :

١ - أي قرارات جوهرية أو تغيير أو حوادث أو أي حقائق أخرى جوهرية تتعلق بالمشروع أو المقترض .

٢ - أي تغيير في الأشخاص المفوضين ونماذج توقيعاتهم المضمنة في مسحوبات التسهيلات بموجب هذه الاتفاقية .

٣ - أي تغيير في عنوان الاتصال الخاص المحدد في المادة (٩-٨) .

٤ - عند حدوث أي حالة تقصير محدد في المادة (٧) .

٥ - أي تعديل جوهرى أو استكمال للعقد التجارى .

٦-٩ يلتزم المقترض بإخطار المقرض بدون تأخير عقب علمه بحدوث أي أحداث أو منازعات قد تحد أو تقيد أو تتعوق أو تتدخل مع أو تؤثر بخلاف ذلك بأى تأثير عكسي على التنفيذ من قبل أى طرف لالتزاماته في العقد التجارى ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي أحداث أو نزاعات بخصوص كل من :

(أ) الضرائب و

(ب) أي تقصير من جانب أى طرف في تنفيذ التزاماته ذات الصلة بموجب هذا العقد التجارى .

ولضمان التنفيذ السليم للعقد التجارى ، على المقترض أن يقوم فوراً باتخاذ جميع الإجراءات وينسق مع الأطراف ذات الصلة لمعالجة وتخفييف التأثيرات الناجمة من هذه الأحداث المذكورة أو التزاعات .

١٠-٦ يتعهد المقترض لدى المقرض بأنه طالما أن أي مبلغ لا يزال معلقاً بموجب هذه الاتفاقية ، فإن المقترض سيقوم بإخطار المقرض بأن التعاقد على أي مشروع جديد لن يؤثر مادياً وسلبياً على تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية .

١١-٦ يتعهد المقترض لدى المقرض بأنه بناءً على طلب المقرض ، سوف يقدم المقترض للمقرض خلال ستة شهور من اكتمال المشروع التقرير الملخص لاكتمال المشروع ، ويقدم خلال المدة وبحسب طلب المقرض المستندات والمهامات للتقييم بعد انتهاء المشروع . وعلى المقترض أن يضمن الدقة والمصداقية والصلاحية والنزاهة للمستندات والمهامات التي يتم تقديمها .

١٢-٦ يتعهد ويضمن المقترض بموجبه أن التزاماته ومسئولياته بموجب هذه الاتفاقية تكون مستقلة ومنفصلة عن تلك المذكورة في الاتفاقيات مع الدائنين الآخرين (سواء الدائنين الرسميين أو الدائنين من نادى باريس أو الدائنين الآخرين) ولا يجوز للمقترض أن يطلب من المقرض أي نوع من الأحكام والشروط المقارنة المذكورة أو التي قد تكون مذكورة في الاتفاقيات مع الدائنين الآخرين .

المادة (٧)

حالات التقصير

١-٧ تعتبر كل حالة من الحالات والظروف التالية حالة تقصير :

١ - في حالة تقصير المقترض لأى سبب من الأسباب فى دفع أي مبالغ مستحقة وواجبة الدفع من رأس المال أو الفوائد أو عمولة الارتباط أو عمولة الإدارة أو المبالغ الأخرى طبقاً للشروط الحالية .

- ٢ - أى تعهدات وضمانات مقدمة من المقترض فى المادة (٥) أو المادة (٦) أو المواد الأخرى فى هذه الاتفاقية أو أى شهادة ومستند ومواد مقدمة ويتم تسليمها من جانب المقترض طبقاً لهذه الاتفاقية يثبت أنها غير صحيحة أو غير حقيقة فى أى نواحى جوهرية .
- ٣ - فى حالة تقصير المقترض فى تنفيذ أى من التزاماته الأخرى فى الوقت المحدد طبقاً لهذه الاتفاقية أو إذا كان مخالفًا لأى من تعهداته طبقاً للاتفاقية الحالية وإذا لم يقدم بمعالجة هذه المخالفة بالشكل المقبول لدى المقرض خلال ٣٠ يوماً بعد استلام الإخطار الكتابى من المقرض والذى يطلب فيه ذلك .
- ٤ - أى أحداث أخرى تشكل تقصيراً من جانب المقترض والتى تحدث بالنسبة لأى اتفاقية أخرى تتضمن اقتراض الأموال أو أى ضمان بين المقترض وأى بنوك أو مؤسسات مالية أخرى .
- ٥ - التغيرات الجوهرية التى تحدث بخصوص المشروع أو المقترض إذا كانت من وجهة نظر المقرض من شأنها أن يكون لها أى تأثيرات جوهرية عكسية على قدرة المقترض على تنفيذ التزاماته فى هذه الاتفاقية .
- ٦ - إذا توقف خطاب الضمان لأى سبب من الأسباب عن أن يكون سارى المفعول بالكامل أو إذا أصبح من المستحيل على الضامن أداء أى من التزاماته بموجب خطاب الضمان .
- ٧ - عدم قدرة المقترض على السداد لدائنه بصفة عامة .
- ٢-٧ عقب حدوث أى من حالات التقصير المذكورة ، يكن للمقرض ، بموجب إخطار كتابى للمقترض ، إنهاء سحب التسهيلات و/أو الإعلان بأن جميع المبالغ من رأس المال والفوائد المستحقة وكافة المبالغ الأخرى المستحقة الدفع أدناه قد أصبحت مستحقة وواجبة الدفع فوراً من قبل المقرض وبدون أى طلب كتابى لاحق .
- ٣-٧ حيثما حدث أى تغير فى القوانين فى بلد المقترض مما يجعل من المستحيل لأى من المقرض أو المقترض تنفيذ التزاماته فى الاتفاقية الحالية يكن للمقرض ، بعد المناقشات ، وبموجب إخطار كتابى للمقترض ، إنهاء سحب التسهيلات و/أو الإعلان بأن جميع مبالغ رأس المال والفوائد المستحقة وجميع المبالغ الأخرى مستحقة وواجبة الدفع كما سيتم إدراجها بالجدول الزمنى وبدون أى طلب لاحق أو إخطار وبدون أى إجراءات رسمية قانونية من أى نوع .

المادة (٨)**شروط متنوعة**

١-٨ يتعهد المقرض للمقرض بموجب هذه الاتفاقية بشكل غير قابل للإلغاء بأنه يتلزم بأى قرار تحكيم أو حكم أو قرار صادر بموجب المادة (٤-٥) ولن يرفض أو يعترض أو يدفع بعدم الاعتراف بأى قرار تحكيم أو تنفيذه أو تنفيذ أى حكم قضائى ، حكم من المحكمة على سبيل المثال وليس الحصر الإعفاء المؤقت قبل الحكم وفترة التنفيذ بعد الحكم لأى قرار تحكيمى) أو قرارات خاصة بأى إجراء قانونى آخر بموجبها . بعض النظر عن أى أحكام أخرى فى هذه الاتفاقية ، يتعهد المقرض بأن الشروط المتعلقة بهذه المادة فى البند (١-٨) هى من الأكثربلاءمة للمقرض بين جميع الاتفاقيات المنفذة من قبل وبين كل من المقرض والبنوك الأخرى أو أى نوع من المقرضين .

٢-٨ بدون الموافقة الكتابية المسбقة من المقرض ، لا يجوز للمقرض التنازل أو التحويل لكافه أو جزء من حقوقه أو التزاماته أدناه بأى شكل من الأشكال لأى طرف ثالث سيكون للمقرض الحق فى التنازل أو التحويل لأى جزء من أو كافه حقوقه ومصالحه والتزاماته أدناه لكيان مالى صينى مع إخطار المقرض . على المقرض التوقيع على كافة المستندات والقيام بالإجراءات والأعمال الضرورية التى يطلبها المقرض بشكل مناسب لغرض إقامة وإكمال أى تنازل وتحويل ، بشرط أن أى تكاليف يت肯د بها المقرض بخصوص هذا الإجراء ستحملها المقرض .

٣-٨ تكون هذه الاتفاقية مستقلة قانونياً عن العقد التجارى ذو الصلة . وأى دعاوى أو نزاعات تنشأ بخصوص العقد التجارى لا تؤثر على التزامات المقرض فى هذه الاتفاقية .

٤-٨ تخضع هذه الاتفاقية وكذلك حقوق والتزامات الأطراف أدناه و يتم تفسيرها طبقاً لقوانين الصين .

٥-٨ أي نزاع ينشأ بخصوص هذه الاتفاقية أو يتعلق بها يتم تسويته بالمشاورات الودية . وفي حالة عدم إمكانية التوصل لتسوية ودية من خلال المشاورات ، فإن كل طرف له الحق في إحالة هذا النزاع للغرفة التجارية الدولية للتحكيم (ICC) . ويتم التحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بالغرفة التجارية الدولية وسارية المفعول في وقت طلب التحكيم ، وحكم التحكيم سيكون نهائياً وملزاً على الطرفين . ويتم التحكيم في باريس وتكون لغة التحكيم هي اللغة الإنجليزية .

٦-٨ يعين المقرض بموجب سفارته في فرنسا بشكل غير قابل للإلغاء بصفتها وكيله المعتمد للاستلام والإقرار بالنيابة عنه في أي إخطارات أو أمر قضائي أو استدعاء أو طلب أو حكم أو أي مستندات قانونية أخرى في فرنسا ، وإذا حدث لأي سبب من الأسباب وأصبح الوكيل المذكور اسمه عاليه (أو من يخلفه) ليس وكيلًا للمقرض لتلقي المستندات القانونية كما هو مذكور ، فعلى المقرض أن يعين فوراً وكيلًا خلفاً له ومحبلاً لدى المقرض ، ويوافق المقرض بموجبه على أن أي من هذه المستندات القانونية تعتبر أنها قد تم تسليمها حسب اللازم في حالة تسليمها للوكيل على عنوانه في ذلك الوقت في باريس سواء قام أو لم يقم هذا الوكيل بإخطار المقرض بذلك .

٧-٨ على المقرض والمقرض الاحتفاظ بجميع الشروط والأحكام ومعايير الرسوم أدناه أو فيما يخص هذه الاتفاقية في سرية مشددة . إلا بالموافقة التحريرية المسبقة من المقرض ولا يجوز لأي طرف من الأطراف التصريح بأية معلومات أدناه أو تتعلق بهذه الاتفاقية لأي طرف ثالث إلا إذا كان مطلوباً طبقاً للقانون الواجب التطبيق .

٨-٨ عند حدوث القوة القاهرة في دولة المقرض ، مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاضطرابات الاجتماعية الأخرى التي قد يكون لها تأثير عكسي ، من وجهة نظر المقرض ، على تنفيذ المشروع ، يجوز للمقرض ، بعد المناقشات ، وبموجب إخطار كتابي للمقرض ، أن يقوم بإنهاء سحب التسهيلات ، و/أو الإعلان عن كافة مبالغ رأس المال والفوائد المستحقة وكافة المبالغ الأخرى المستحقة والواجبة الدفع كما هو مقرر إدراجها في الجدول الزمني .

٩-٨ تكون كافة الإخطارات أو المستندات الأخرى بخصوص هذه الاتفاقية تحريرية ويتم تسليمها أو إرسالها سوا شخصياً أو بالبريد أو الفاكسミيل على العنوان التالي أو رقم الفاكسミيل الخاص بالطرفين وفي حالة تغيير العنوان التالي أو رقم الفاكسミيل لأى طرف أدناه فعلى هذا الطرف إخطار الطرف الآخر فوراً بالأسلوب المبين في هذه الاتفاقية :

الإخطارات للمقرض :

إدارة الأعمال السيادية

بنك الاستيراد والتصدير الصيني

رقم ٣٠ ، شارع فوزينجميني ، مقاطعة زيشينج ، بكين ١٠٠٠٣١

جمهورية الصين الشعبية

فاكس رقم ٨٣٥٧٩٦٧٧ - ٨٦١

تليفون : ٨٣٥٧٨٤٨٨ - ٨٦١

المسئول عن الاتصال : مدير البلد للأعمال السيادية

الإخطارات للمقرض :

وزارة النقل في جمهورية مصر العربية

فاكس رقم : ٢-٢٢٦١٠٥١٠

تليفون : ٢-٢٢٦٠٢٨٠٠

المسئول عن الاتصال : مدير الإدارة المركزية لمكتب الوزير

أى إخطارات أو مستندات موجهة للطرف ذو الصلة في الاتفاقية الحالية تعتبر أنها

قد تم تسليمها :

١ - فى حالة تسليمها بالتسليم الشخصى فى وقت التسليم .

٢ - فى حالة إرسالها بالبريد : بعد ١٥ يوماً من الإرسال بالبريد (مع استبعاد أيام

السبت والأحد وأيام العطلات الرسمية) .

٣ - في حالة إرسالها بالفاكسミيل ، عند إرسال الإخطار أو المستند بـماكينة الفاكس .

١٠-٨ يتم التوقيع على هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية ، والملحوظات ، والمستندات الكتابية الأخرى التي يتم تسليمها بين المقرض والمقرض بموجب هذه الاتفاقية يتم كتابتها باللغة الإنجليزية .

١١-٨ ما لم يشترط عليه بخلاف ذلك ، فإن أي تقصير أو تأخير من جانب المقرض في ممارسة أي من حقوقه أو صلاحياته وامتيازاته بموجب هذه الاتفاقية لن تضر بهذه الحقوق والصلاحيات والامتيازات أو تعتبر تنازلًا عنها ، وكذلك فإن أي ممارسة فردية أو جزئية لأى حقوق أو امتيازات أو صلاحيات لن تسبب منع أي ممارسة أخرى لها لاحقًا أو أي ممارسة لأى حقوق أو صلاحيات أو امتيازات أخرى .

١٢-٨ تعتبر ملحقات هذه الاتفاقية جزءاً أساسياً من هذه الاتفاقية ويكون لها نفس الأثر القانوني مثل هذه الاتفاقية .

١٣-٨ يتم تسوية الأمور التي لم يتم تغطيتها في الاتفاقية الحالية عن طريق المشاورات الودية والتتوقيع على الاتفاقيات الإضافية بين المقرض والمقرض .

المادة (٩)

شروط سريان المفعول

١-٩ يسري مفعول هذه الاتفاقية عند استيفاء الشروط التالية :

- ١ - التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل المقرض والمقرض على نحو وافٍ .
- ٢ - استلام المقرض لنسخ الموافقة الصادرة من السلطات المعنية في بلد المقرض تفيد اعتماد اقتراض المقرض .
- ٣ - استلام المقرض لأصل خطاب الضمان المقبول لديه الصادر على نحو وافٍ بمعرفة الضامن .

٢-٩ تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية هو التاريخ المحدد في إخطار سريان مفعول اتفاقية القرض الذي تم إرساله من المقرض للمقترض بعد الاستيفاء الكامل لجميع الشروط المسبقة لسريان مفعول هذه الاتفاقية .

٣-٩ إذا لم يسرّ مفعول الاتفاقية الحالية خلال سنة واحدة بعد التوقيع بعرفة الأطراف فإن القرض سيكون له الحق في إعادة تقييم شروط تنفيذ المشروع وشروط استخدام التسهيلات لتحديد الاستمرار في أداء الاتفاقية الحالية أو عدمه .

٤-٩ يتم التوقيع على الاتفاقية الحالية في نسختين متقابلتين لها نفس الأثر القانوني المتساوي .

وشهادة على ما ورد فيه قام الطرفان بموجبه في الاتفاقية الحالية بالتوقيع على نحو وافٍ وعن طريق الممثلين المعتمدين للطرفين في التاريخ المبين في بداية هذه الاتفاقية .

تم التوقيع بواسطة

الاسم :

الوظيفة : السيد وزير النقل

فى جمهورية مصر العربية

بالياباة عن

حكومة جمهورية مصر العربية

الاسم :

الوظيفة :

بالنيابة عن :

بنك الاستيراد والتصدير الصيني

الملحقات :

١ - الشروط المسبقة لدفعه المسوحيات الأولى .

٢ - الشروط المسبقة لكل دفعه مسوحيات بعد دفعه المسوحيات الأولى .

٣ - التوكيل الرسمي (للتوقيع) .

٤ - التوكيل الرسمي (للمسوحيات) .

-
- ٥ - نموذج إخطار المسحوبات غير القابل للإلغاء .
 - ٦ - خطاب الضمان .
 - ٧-١ نموذج الرأى القانونى (لمقترض) .
 - ٧-٢ نموذج الرأى القانونى (للضامن) .
 - ٨-١ التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء لوكيل الإجراءات للمقترض .
 - ٨-٢ التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء لوكيل إجراءات الضامن .
 - ٩-١ خطاب التأكيد (موافقة وكيل إجراءات المقترض) .
 - ٩-٢ خطاب التأكيد (موافقة وكيل إجراءات الضامن) .
 - ١٠ - نموذج إخطار سريان مفعول اتفاقية القرض .
 - ١١ - نموذج جدول السداد .

الملاحق (١)

الشروط المسقة لصرف دفعة الصرف الأولى

بناءً على طلب المقترض للمقترض لدفع دفعة الصرف الأولى لن يكون المقرض ملزماً بإجراء أي دفعات صرف هكذا للمقترض إلا إذا قام المقترض باستيفاء الشروط التالية وتسليم المقرض المستندات التالية بالشكل المقبول لديه :

- ١ - التوقيع على نسخ من الاتفاقية الحالية موقع عليها من جميع الأطراف على الترتيب وتصبح سارية المفعول .
- ٢ - أصل خطاب الضمان موقع من قبل الضامن ويصبح سارى المفعول .
- ٣ - التوقيع على النسخ الصحيحة المعتمدة من العقد التجارى والمستندات الأخرى المنية المرتبطة بذلك والمقبولة لدى المقرض والموقعة من جميع الأطراف وتصبح سارية المفعول .
- ٤ - الاعتراف والقبول من جانب المقرض بجدول المسحوبات المقدم من المقترض .
- ٥ - التصريح للمقترض وبموجب هذا التصريح فإن المقترض يصرح لممثل أو أكثر من ممثليه بتوقيع الاتفاقية الحالية وإخطار المسحوبات غير القابل للإلغاء وأى مستندات أخرى مرتبطة بالاتفاقية الحالية وعينة التوقيعات لهؤلاء الممثلين المعتمدين .
- ٦ - بخصوص الضامن يتم التصديق على نسخ صحيحة من كل من :
 - (أ) الإثبات المستندى لصلاحيات الضامن على التوقيع والتسليم والأداء خطاب الضمان .
 - (ب) الإثبات المستندى بصلاحيات الشخص الذى قام بالتوقيع على خطاب الضمان بالنيابة عن الضامن (وتشمل هذه الأدلة المستندية التصريح من الضامن للشخص المذكور بالوصف عاليه للتوقيع على خطاب الضمان والعينة المعتمدة للتوقيعات لهذا الشخص المعتمد والمستندات الأخرى التي قد يطلبهها المقرض فى الحدود المناسبة) .

- ٧ - نسخ سليمة معتمدة من أى من وجميع المستندات والتى يمكن أن تثبت أن رسوم الإدارة ورسوم الالتزام المستحقة الدفع بناً عليه قد تم دفعها بواسطة المقترض للمقرض طبقاً لشروط المادة (٦-٢) والمادة (٧-٢) .
- ٨ - إخطار مسحوبات أصلى غير قابل للإلغاء بالنموذج المبين فى الملحق (٥) المرفق مع التوقيع حسب اللازم من المفوض بالتوقيع المعتمد من قبل المقترض وإرساله بالبريد أو السويفت المعتمد بما لا يتجاوز اليوم المصرفي الخامس عشر (١٥) قبل التاريخ المحدد لدفعه المسحوبات وهذا الإخطار بالمسحوبات غير القابل للإلغاء يصرح للمقرض بدفع المبلغ ذى الصلة فى الحساب المحدد من قبل المقترض وهذه المسحوبات ستكون مطابقة لشروط العقد التجارى .
- ٩ - الرأى القانونى بالنموذج والمضمون المبين فى الملحق (١-٧) والملاحق (٢-٧) أو بالنموذج والمضمون المعتمد بخلاف ذلك من المقرض كتابياً وال الصادر من وزارة العدل أو المؤسسات الحكومية الأخرى ذات السلطات المماثلة فى بلد المقترض بخصوص المعاملات المتضمنة بناً عليه .
- ١٠ - النوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء يتم إرساله لوكيل إجراءات من قبل المقترض والمذكور فى البند (٦-٨) فى النموذج المبين فى الملحق (١-٨) أو بالنموذج والمضمون المعتمد بخلاف ذلك من المقرض كتابياً والتأكيد الكتابي لقبول التعين من قبل وكيل إجراءات هكذا بنموذج الملحق (١-٩) أو بالنموذج والمضمون المعتمد بخلاف ذلك من المقرض كتابياً .
- ١١ - النوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء لوكيل إجراءات ويتم إرساله من جانب الضامن فى النموذج المبين فى الملحق (٢-٨) أو بالنموذج والمضمون المعتمد بخلاف ذلك من المقرض كتابياً والتأكيد الكتابي بقبول التعين من جانب وكيل إجراءات هكذا بالنموذج فى الملحق (٢-٩) أو بالنموذج والمضمون المعتمد بخلاف ذلك من المقرض كتابياً .

- ١٢ - نسخ صحيحة معتمدة من أى وجميع المستندات التى تثبت أن التمويل المقابل للمشروع قد تم دفعه للمقاولين المحليين بالتناسب (لتنفيذ ورشة الأعمال المدنية وأعمال السياج) .
- ١٣ - خطة الاستحواذ على الأرض والتسوية للمشروع والمقدمة من المقترض تم الاعتراف بها وقبولها من قبل المقرض .
- ١٤ - العقد من الباطن للتصميم طبقاً للعقد التجارى تم التوقيع عليه حسب اللازم بين كل من المقاول الصيني والمقاول من الباطن للتصميم وتم تقديمها وقبوله لدى المقرض .
- ١٥ - تم التوقيع حسب اللازم على عقد الإشراف بين كل من المستخدم النهائي والمشرف وتم تقديمها وقبوله لدى المقرض .
- ١٦ - تسلم المقرض نسخ العقد التجارى الإضافية للأعمال المدنية وأعمال السكك الحديدية للمشروع ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر تأكيد قائمة الكميات للأعمال المدنية وأعمال السكك الحديدية .
- ١٧ - تم التوقيع حسب اللازم على العقود من الباطن للأعمال المدنية وأعمال السكك الحديدية طبقاً للعقود التجارية بين كل من المقاول الصيني والمقاولين من الباطن وتم تسليمها وقبولها لدى المقرض .
- ١٨ - المستندات أو الشروط الأخرى المرتبطة بالمعاملات بوجوب الاتفاقية الحالية بحسب طلب المقرض فى الحدود المناسبة ، فى حالة تقصير المقترض فى استيفاء الشروط السابقة خلال سنة واحدة بعد سريان مفعول الاتفاقية الحالية فإن المقرض سيكون له الحق فى إعادة تقييم شروط تنفيذ المشروع وشروط استخدام المرافق وسوف يقوم الطرفان بترتيب اجتماع لتحديد الاستمرار أو عدم الاستمرار فى أداء الاتفاقية الحالية .

الملحق (٢)

الشروط المسبقة لكل دفعه صرف بعد دفعه الصرف الأولى

لكل دفعه صرف بعد دفعه الصرف الأولى بناءً عليه لن يكون المقرض ملزمًا بدفع أي دفعات صرف هكذا للمقترض إلا إذا تم استيفاء جميع الشروط المسبقة المبينة في الملحق (١١) المرفق واستيفاء المقترض للشروط التالية واستلام المقرض للمستندات التالية بالشكل المقبول لديه :

- ١ - إخطار مسحوبات أصلى غير قابل للإلغاء بالنموذج المبين في الملحق (٥) المرفق وموقع عليه حسب اللازم من المفروض بالتوقيع المعتمد من قبل المقترض وإرساله بالبريد بما لا يتجاوز اليوم المصرفى الخامس عشر (١٥) قبل التاريخ المحدد لدفعه المسحوبات وهذا الإخطار غير القابل للإلغاء بالمسحوبات يفوض المقرض بدفع المبلغ المعنى للحساب المحدد من قبل المقترض ويشترط أن تكون هذه المسحوبات تتفق مع شروط العقد التجارى .
- ٢ - عدم وجود أي حالات تقصير قد حدثت (أو من المحتمل أن تحدث كنتيجة للمسحوبات التي يتم سحبها) بموجب الاتفاقية الحالية .
- ٣ - جميع التأكييدات والتعهدات والضمادات المقدمة من المقترض بناءً عليه سليمة وصحيحة في التاريخ المحدد لهذه المسحوبات والتي تتم بالإشارة إلى الحقائق والأحوال القائمة عندئذ .
- ٤ - النسخ السليمة والمعتمدة من أي من وجميع المستندات التي ثبت أن تمويل الطرف المقابل للمشروع قد تم دفعه بالتناسب للمقاولين المحليين (التنفيذ ورشرة الأعمال المدنية وأعمال السياج) .
- ٥ - قام المقترض بدفع الفوائد المستحقة الدفع بموجب الاتفاقية الحالية طبقاً للمادة (٤) .
- ٦ - قام المقترض بدفع رسوم الالتزام المستحقة الدفع بموجب الاتفاقية الحالية طبقاً للمادة (٧-٢) .

- ٧ - لم يتم إنتهاء التسهيلات بناءً عليه .
- ٨ - يظل خطاب الضمان بكامل مفعوله وتأثيره .
- ٩ - العقد من الباطن لتوريد السكك الحديدية طبقاً للعقد التجارى تم التوقيع عليه حسب اللازم بين كل من المقاول الصيني والمقاول من الباطن قبل مسحويات التسهيلات (فيما عدا التسهيلات المستخدمة فى الدفعة المقدمة ودفعه التصميم طبقاً للعقد التجارى) ومقبول لدى المقرض .
- ١٠ - تم تحديد المشغل للمشروع وتسلیم خطة التشغیل للمقرض قبل المسحويات النهائية لصرف ٤/١ التسهيلات .
- ١١ - المستندات أو الشروط الأخرى المرتبطة بالمعاملات بموجب الاتفاقية الحالية بحسب طلب المقرض في الحدود المناسبة .

الملحق (٣)**الوكيل الرسمي (لتسيير الاتفاقية الحالية)**

أنا ——— (اسم الشخص المعتمد) وبصفتي ——— (صفة ووظيفة الشخص المعتمد) من ——— (ويشار إليها فيما يلى باسم "المؤسسة") . أؤكد بناءً عليه أن لدى الحقوق القانونية الكاملة والصلاحيات فى توقيع الاتفاقية الحالية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بتاريخ ——— (رقم ———) ويشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية" بالنيابة عن المؤسسة . ولكن فى حالة عدم وجودى عند طلب توقيع الاتفاقية الحالية فإننى أفوض بناءً عليه السيد ——— (ويشار إليه فيما يلى باسم "المفوض بالتوقيع المعتمد") وبصفته ——— (وظيفة المفوض بالتوقيع المعتمد) فى المؤسسة لتوقيع الاتفاقية الحالية والإخطارات والمستندات الأخرى بخصوص ذلك بالنيابة عن المؤسسة .

التوقيع :

الوظيفة :

التاريخ :

عينة توقيعات المفوض بالتوقيع المعتمد :

الاسم :

الوظيفة :



الملحق (٤)**التوكيل الرسمي (للمسحوبات)**

أنا (اسم الشخص المفوض بالتوقيع) وبصفتي ————— (صفة ووظيفة
الشخص المفوض بالتوقيع) من ————— (ويشار إليها فيما يلى باسم "المؤسسة") . أؤكد
بناءً عليه أن لدى الحقوق القانونية الكاملة والصلاحيات فى سحب دفعات المسحوبات
بالنيابة عن المؤسسة طبقاً لشروط وأحكام اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط الميسرة
لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بتاريخ ————— (رقم —————
ويشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية") . وفي حالة عدم وجودى عند إجراء دفعات
مسحوبات فإننى أؤكد أننى أفوض بناءً عليه السيد ————— (ويشار إليها
فيما يلى باسم "المفوض بالتوقيع المعتمد") ————— (وظيفة المفوض بالتوقيع المعتمد)
من المؤسسة لسحب دفعات المسحوبات بموجب الاتفاقية الحالية لتوقيع المستندات وتداول
الأمور الأخرى المرتبطة بذلك بالنيابة عن المؤسسة .

التوقيع :

الوظيفة :

التاريخ :

عينة توقيعات المفوض بالتوقيع المعتمد :

الاسم :

الوظيفة :

(٥) الملحق

نموذج إخطار مسحوبات غير قابل للإلغاء

(يتم تسليمها بالبريد السريع أو رسالة سويفت مختبرة)

من : وزارة النقل فى جمهورية مصر العربية

إلى : إدارة الأعمال السيادية

بنك الاستيراد والتصدير الصينى

رقم ٣٠ ، شارع فوزينجمينى ، منطقة زيشينج ، بكين ١٠٠٠٣١

جمهورية الصين الشعبية

رقم مسلسل :

التاريخ :

السيد الفاضل

طبقاً للبند (٣) من الاتفاقية الحالية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية

مشروع سكك حديد العاشر من رمضان فى مصر بتاريخ ————— (رقم

ويشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية") بين حكومة جمهورية مصر العربية

(المقرض) وبنك الاستيراد والتصدير الصينى (المقرض) إننا نقدم لكم التعليمات ونصح

لكم بناءً عليه بدفع المدفوعات كما يلى :

القيمة : ————— (العملة : دولار أمريكي) .

بالكلمات : ————— (العملة : دولار أمريكي) .

———— (نرجو ملء البيان "نرجو الدفع بالعملة ————— (العملة

الأجنبية)" إذا كانت دفعة المسحوبات بعملة أجنبية معتمدة من المقرض حسب الإحتياج) .

المدفوع له : —————

بنك الحساب : —————

رقم الحساب : —————

تاريخ الدفع : فى أقرب وقت مناسب لكم .

تم دفع هذه المدفوعات إلى ————— الفاتورة (الفاتورة رقم —————) بموجب العقد
— (رقم العقد : —————) ولدفع قيمة ————— (الغرض) .

وإننا نفوضكم بناءً عليه لخصم الحساب المذكور في المادة (٤-٥) من الاتفاقية
الحالية بخصم هذه القيمة للمدفوعات بعملة دولار أمريكي طبقاً للمادة (٢-١)
من الاتفاقية الحالية .

وإننا نؤكد بناءً عليه أن مدفوعاتكم السابقة المذكورة عاليه ستعتبر دفعه مسحوبات
قمنا بسحبها طبق الاتفاقية الحالية وعند الدفع من جانبكم طبقاً لهذا الإخطار غير القابل
لإلغاء لدفعه مسحوبات ، فإن قيمة المدفوعات ستتمثل فوراً مديونيتنا لكم بناءً عليه
وعلينا أن نرد هذا المبلغ بسداده لكم مع أي فوائد مستحقة عليه طبقاً لشروط وأحكام
الاتفاقية الحالية .

وإننا نؤكد أيضاً أن التأكيديات والتعهدات والضمادات التي قدمناها في المادة (٥)
والمادة (٦) من الاتفاقية الحالية تظل سليمة وصحيحة وقائمة في تاريخ هذا الإخطار غير
القابل لإلغاء بدفعه المسحوبات وأى من الأحداث المشار إليها في المادة (٧) من الاتفاقية
الحالية لم تحدث ولا توجد أى أحداث هكذا مستمرة وقائمة .

يجب أن يكون هذا الإشعار غير قابل لإلغاء وتكون المصطلحات التي لم يتم تحديد
المعنى المحدد لها في الاتفاقية الحالية .

————— (اسم المقترض بالكامل) .

الملحق (٦)

خطاب الضمان

فى مقابل الموافقة من بنك الاستيراد والتصدير الصينى (ويشار إليه فيما يلى باسم "المقرض" بالموافقة على تقديم تسهيلات القرض إلى ————— (اسم المقترض ويشار إليه فيما يلى باسم "المقرض") بتسهيلات قرض بالقيمة الإجمالية لأصل المبلغ بما لا يتجاوز ————— دولار أمريكي (وبالكلمات) (————— دولار أمريكي) ويخضع ذلك لشروط وبنود وأحكام اتفاقية القرض بخصوص المشروع ————— بتاريخ ————— (رقم ————— ويشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية") والذى تم إبرامه بين المقرض والمقترض ، فإن ————— (الإدارة الحكومية فى بلد المقترض والتى تقدم بالضمان ، على سبيل المثال وزارة المالية ، ويشار إليها فيما يلى باسم "الضامن") تضمن بناءً عليه بضمان غير مشروط وغير قابل للإلغاء المدفوعات السليمة والدقيقة من قبل المقترض لجميع مبالغ الأصل والفوائد والمبالغ الأخرى المستحقة الدفع طبقاً لاتفاقية الحالية (ويشار إليها فيما يلى باسم "المديونية المضمونة") .

وفى حالة تقدير المقترض فى دفع أى مبلغ من المديونية المضمونة عند استحقاقها (ويشار إليها فيما يلى باسم "المبالغ المستحقة المتأخرة") ، فإن الضامن يوافق على أن يدفع هذه المبالغ المتأخرة للمقرض خلال ٣٠ يوم بعد استلام طلب الدفع الكتبى من المقترض .

على جميع الأحوال إذا تجاوزت الالتزامات التى يتعهد بها الضامن بموجب خطاب الضمان المالى جميع المديونية المضمونة المستحقة الدفع فى اتفاقية الحالية . وعلى الضامن أن يدفع القيمة المستحقة الدفع بموجب خطاب الضمان بالكامل ولا يجوز له إجراء أى تخفيض أو خصم بالمقاصة بأى شكل من الأشكال . والالتزامات الضامن بموجب خطاب الضمان المالى لا يتم مخالفتها إلى حين يتم سداد جميع المديونية المضمونة بالكامل .

الالتزامات الضامن في هذا الضمان المالي لا تتأثر بأى حقائق أو شروط ويشمل ذلك

على سبيل المثال لا الحصر :

١ - أى عيوب أو عدم صلاحية أو عدم إمكانية لالزام بأى التزامات أو مسئوليات على المفترض طبقاً لاتفاقية الحالية . و

٢ - بطلان الاتفاقية الحالية أو أى اتفاقيات أخرى مشار إليها في الاتفاقية الحالية .

يمكن تعديل الاتفاقية الحالية من قبل المفترض والمفترض بالاتفاق والتعاقد وأى تعديل في الاتفاقية الحالية (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر امتداد مدة الاتفاقية الحالية) ليس من المطلوب الحصول على موافقة من الضامن بشأنه . ويتم إخبار الضامن بهذه التعديلات ويستمر الضامن في تحمل التزاماته طبقاً لاتفاقية الحالية المعدهلة .

يمكن للمفترض تحويل حقوقه أو التنازل عن حقوقه ومزاياه بموجب الاتفاقية الحالية وهذا الضمان للغير لأى طرف ثالث مع إخبار الضامن وعلى الضامن في هذه الحالة أن يستمر في تحمل التزاماته طبقاً لهذا الضمان .

التوقيع على خطاب الضمان المالي من قبل الضامن وأداء الضامن لالتزاماته بموجب خطاب الضمان المالي للأعمال التجارية . ويتنازل الضامن بناءً عليه بتنازل غير قابل للإلغاء عن أى حصانة على أساس الحصانة السيادية أو خلافه لنفسه أو ممتلكاته بخصوص أى إجراءات تحكيم طبقاً للشروط التالية أو مع الالتزام بأى حكم تحكيم كنتيجة لذلك .

أى نزاع ينشأ بخصوص خطاب الضمان المالي أو بالارتباط به يتم تسويته بالمشاورات

الودية . وفي حالة عدم إمكانية التوصل لتسوية من خلال هذه المشاورات فإن كل طرف سيكون له الحق في إحالة هذا النزاع للغرفة التجارية الدولية للتحكيم (ICC) . ويتم التحكيم طبقاً لقواعد محكمة التحكيم الدولية والساربة المفعول في وقت طلب التحكيم .

وقرار التحكيم سيكون نهائياً وملزماً على الطرفين . ويتم التحكيم في باريس .

يخضع خطاب الضمان هذا ويتم تفسيره طبقاً لقوانين جمهورية الصين الشعبية .

جميع الإخطارات والراسلات الأخرى بموجب خطاب الضمان المالي ستكون كتابية ويتم تقديمها وإرسالها على عنوان البريد أو الفاكسミيل التالي . وفي حالة أي تعديلات في العنوان البريدي أو رقم الفاكسミيل فعلى هذا الطرف إخطار الطرف الآخر فوراً بهذا التعديل :

إخطارات للضامن : _____

العنوان : _____

التليفون : _____

رقم الفاكس : _____

مسئول الاتصال : _____

إخطارات للمقرضين : _____

العنوان : _____

التليفون : _____

رقم الفاكس : _____

مسئول الاتصال : _____

تم التوقيع على خطاب الضمان المالي من قبل الضامن في التاريخ

_____ (شهر / يوم / سنة) في _____ (مكان التوقيع) ويسرى مفعوله في تاريخ

التوقيع .

الضامن : _____

المفوض بالتوقيع المعتمد : _____

الملحق (١-٧)**نموذج الرأى القانونى (بخصوص المقرض)**

إلى : بنك الاستيراد والتصدير الصينى

التاريخ : —————

السادة /

بخصوص : اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية لمشروع سكك حديد

العاشر من رمضان ، مصر (العقد رقم —————) .

نحن □ وزارة العدل ، □ النائب العام ، □ —————، المؤهلين والمفوضين لإصدار

هذا الرأى القانونى بخصوص اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية لمشروع

سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر بتاريخ ————— (رقم —————) ("اتفاقية

القرض") بين بنك الاستيراد والتصدير الصينى بصفته المقرض (المقرض) والحكومة المصرية

من خلال وزارة النقل فى جمهورية مصر العربية بصفتها المقرض (المقرض) .

ولأغراض هذا الرأى القانونى فلقد قمنا بفحص نسخ المستندات التالية :

١ - عقد القرض الذى تم إبرامه .

٢ - القوانين واللوائح والمستندات الأخرى والشهادات والسجلات والمستندات حسب

اللازم والمناسب لتقديم الرأى القانونى المبين فيما يلى .

تم تقديم هذا الرأى القانونى على أساس قوانين ————— السارية المفعول فى تاريخه .

وعلى أساس ما تقدم ، فإننا نقدم رأينا القانونى كما يلى :

١ - يعد المقرض مؤسسة تأسست على نحو وافٍ وتعمل بأوضاع سليمة وفقاً

لأحكام قوانين ————— ولديه السلطة والصلاحيـة والحق القانوني فى تولى الالتزامات

المدنية فيما يتعلق بأصوله .

- ٢ - المقترض لديه السلطة الكاملة والصلاحية والحق القانوني في إبرام وأداء التزاماته بموجب اتفاقية القرض وقد اتخد جميع الإجراءات الالزمة للتصريح بالتوقيع والتسليم والأداء لاتفاقية القرض و _____ للمقترض تم تفويضه على نحو وافٍ ولديه الصلاحيات الالزمة لتوقيع اتفاقية القرض بالنيابة عن المقترض .
- ٣ - تم توقيع اتفاقية القرض على نحو وافٍ من قبل المقترض وهو يمثل التزامات قانونية وسارية المفعول وملزمة على المقترض طبقاً لشروط الاتفاقية الحالية .
- ٤ - توقيع وتسليم وأداء اتفاقية القرض من قبل المقترض لا يمثل مخالفة أو يتعارض أو يؤدى إلى مخالفة أى قوانين أو لوائح في _____ .
- ٥ - جميع التصاريح والموافقات من أى سلطة في _____ المطلوبة بخصوص التوقيع والتسليم والأداء لاتفاقية القرض من قبل المقترض تم الحصول عليها وهى بكامل مفعولها وتأثيرها ويشمل ذلك دفع المدفوعات بالعملات الأجنبية بموجب اتفاقية القرض ولكى تصبح اتفاقية القرض مقبولة كإثباتات فى محاكم _____ .
- ٦ - ليس من الضروري أو من المطلوب طبقاً لقوانين _____ ولغرض ضمان القانونية والصلاحية والالتزام بالتنفيذ أو القبول كإثباتات لاتفاقية القرض أن يتم قيده أو تسجيله أو توثيقه بالتوثيق العمومى لدى أى سلطة حكومية أو محكمة أو أى جهة رسمية أخرى في _____ .
- ٧ - لا توجد أى رسوم تسجيل أو ضرائب مماثلة مستحقة الدفع في _____ بخصوص اتفاقية القرض من قبل المقترض والمقرض فيما عدا أن رسوم الدمغة مستحقة الدفع بخصوص اتفاقية القرض من قبل كل من المقترض والمقرض وبالسعر المطبق حالياً بنسبة _____٪ ، وإننا مقتنين أن جميع رسوم الدمغة المستحقة الدفع بخصوص اتفاقية القرض تم دفعها بالكامل . ولا توجد أى مبالغ متحجزة بخصوص أى مدفوعات مطلوب دفعها من المقترض للمقرض طبقاً لاتفاقية القرض .

٨ - توقيع وأداء اتفاقية القرض من قبل المقترض يمثل تصرفات وإجراءات تجارية والإقرار بأن المقترض ليس له أى حقوق فى الحصانة بخصوص أى إجراءات أو أى الزام بحكم تحكيم أو حكم محكمة على أساس السيادة أو خلافه إقرار سارى المفعول وملزم وغير قابل للإلغاء ملزم على المقترض .

٩ - التزامات الدفع على المقترض طبقاً لاتفاقية القرض تأتى فى نفس الرتبة على الأقل بالتناسب مع جميع المديونيات الأخرى الخاصة به غير الخاضعة للضمادات فيما عدا تلك التى تتمتع بمتاعاً وتفضيلات زامية بموجب تطبيق قانون —— .

١٠ - يكون اختيار القانون الصينى باعتباره القانون الحاكم المطبق على اتفاقية القرض اختيارى سارى المفعول طبقاً للقانون . وإحالة أى نزاع ينشأ بخصوص اتفاقية القرض أو من قبل المقترض للغرفة التجارية الدولية (ICC) المحكمة الدولية للتحكيم طبقاً لاتفاقية القرض لا يتعارض مع أى قوانين فى —— ، وتعيين المقترض لوكيل مسئول عن الإجراءات فى فرنسا لا يخالف أى مواد فى أى قوانين أو لوائح فى —— .

١١ - المقرض لم ولن يعتبر مقىماً أو أن له مقر أو منشأة فى —— فقط بسبب إبرام وتسليم وأداء اتفاقية القرض و/أو الالتزام بها .

هذا الرأى القانونى يقتصر تماماً على الأمور المذكورة فى هذا المستند وقد يعتمد عليه فقط من جانبكم بخصوص الأمور المشار إليها . ولا يجوز الاعتماد عليه لأى أغراض أخرى ولا يمكن لأى أشخاص آخرين بدون موافقتنا .

الملحق (٢-٧)**نموذج الرأى القانونى (بخصوص الضامن)**

إلى : بنك الاستيراد والتصدير الصيني

التاريخ : _____

السادة /

بخصوص : اتفاقية قرض ائتمان المشتري بالشروط التفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، مصر (رقم _____).

نحن وزارة العدل ، النائب العام ، _____، مؤهلين ومفوضين لإصدار هذا الرأى القانونى بخصوص خطاب الضمان بتاريخ _____ (رقم _____) ويشار إليه فيما يلى باسم "الضمان" والمقدم من _____ (الضامن) بموجب اتفاقية قرض ائتمان المشتري بالشروط التفضيلية بخصوص _____ (المشروع) بتاريخ _____ (رقم _____) (اتفاقية القرض) بين بنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض (المقرض) و _____ بصفته المقترض (المفترض) .

لأغراض هذا الرأى القانونى فلقد قمنا بدراسة وفحص نسخ من المستندات التالية :

(أ) الضمان الذى تم إبرامه .

(ب) اتفاقية القرض الذى تم إبرامه .

(ج) تلك القوانين واللوائح والمستندات الأخرى والشهادات والسجلات والتعليمات

بحسب ما هو ضروري ومناسب لتقديم الآراء القانونية المبينة فيما يلى :

تم تقديم هذا الرأى القانونى على أساس قوانين _____ السارية المفعول

فى تاريخه . وعلى أساس ما تقدم ، فلدينا الرأى القانونى التالي :

١ - الضامن هو مؤسسة تأسست على نحو وافٍ وتعمل بأوضاع سليمة

سارية المفعول طبقاً لقوانين _____ ولديه الصلاحية الكاملة والحق القانونى

لتولى المسئولية المدنية فيما يتعلق بأصوله .

- ٢ - الضامن لديه السلطة والصلاحية الكاملة والحق القانوني في إبرام وأداء التزاماته بموجب الضمان وقد اتخذ جميع الإجراءات الالزمة للتصريح بالتوقيع والتسليم والأداء للضمان و _____ للضامن وقد تم تفويضه على نحو وافٍ ولديه الصلاحيات للتوقيع على الضمان بنيابة عن الضامن .
- ٣ - تم توقيع الضمان على نحو وافٍ من قبل الضامن وهو يمثل التزامات قانونية وسارية المفعول وملزمة على الضامن طبقاً لشروطه .
- ٤ - التوقيع والتسليم والأداء للضمان من قبل الضامن لا يمثل مخالفة أو تناقض أو يؤدى لأنى مخالفة لأى مواد فى أى قوانين أو لوائح فى _____ والوثائق الدستورية للضامن وأى أحكام لأى عقد أو اتفاقية التى يكون الضامن طرف فيها (إذا وجوب التطبيق) .
- ٥ - جميع التصاريح والموافقات لأى سلطة فى _____ المطلوبة بخصوص التوقيع والتسليم والأداء للضمان من قبل الضامن تم الحصول عليها وهى سارية المفعول بالكامل وملزمة ويشمل ذلك دفع المدفوعات بالعملة الأجنبية بموجب الضمان وأن يكون الضمان مقبولاً كإثبات لدى محاكم _____ .
- ٦ - ليس من الضروري ضمان القانونية والصلاحية وإمكانية الالزام أو القبول كأدلة للضمان أنه/ أو أى تعليمات أخرى تم تسجيلها أو تسجيل أى مستندات أخرى أو قيدها لدى أى محكمة أو مكتب عمومي أو خلافه فى _____ (بلد الضامن) .
- ٧ - لا توجد أى رسوم دمغة أو رسوم تسجيل أو رسوم مستندية أو أى ضرائب مماثلة مستحقة الدفع من الضامن بخصوص الضمان . ولا توجد أى مبالغ محتجزة بخصوص أى مدفوعات قد تم دفعها من الضامن طبقاً للضمان .
- ٨ - توقيع وأداء الضمان من قبل الضامن يمثل تصرفات وإجراءات تجارية والإقرار بأن الضامن ليس له أى حقوق في الحصانة فيما يتعلق بأى إجراءات أو أى الزام بحكم محكمة على أساس السيادة أو خلافه إقرار سارى المفعول وملزم على الضامن وغير قابل للإلغاء .

- ٩ - التزامات المدفوعات على الضامن بموجب الضمان تأتى فى رتبة متساوية على الأقل لجميع التزاماته الأخرى بالدينية غير الخاضعة للضمان فيما عدا تلك التي تكون مفضلاً الزاماً بموجب تطبيق قانون —— .
- ١٠ - يكون اختيار القانون الصينى بصفته القانون السائد طبقاً للضمان اختيارى سارى المفعول طبقاً للقانون . إحالة أى نزاع بخصوص الضمان أو فيما يخص الضمان من قبل الضامن للغرفة التجارية الدولية (ICC) المحكمة الدولية للتحكيم طبقاً للضمان لا يتعارض مع أى قوانين فى —— . وتعيين الضامن لوكيل مسئول عن الإجراءات فى فرنسا لا يمثل مخالفة لأى مواد فى أى قوانين أو لوائح فى —— .
- ١١ - المقرض لم ولن يعتبر مقىماً أو له مقر أو منشأة فى —— فقط بسبب إبرام وتسليم وأداء الضمان و/أو الالتزام به .
- يقتصر هذا الرأى القانونى بصورة مشددة على الأمور المذكورة به وقد يعتمد عليه فقط من جانبكم بخصوص الموضوع المشار إليه . ولا يجوز الاعتماد عليه لأى أغراض أخرى ولا يمكن التصريح به لأى أشخاص آخرين بدون موافقتنا .

الملحق (٨-١)**توكيل رسمي غير قابل للإلغاء****(تعيين وكيل للإجراءات للمقترض)**

إلى : _____ (اسم وكيل إجراءات المقترض)

التاريخ : _____

السادة /

بالإشارة إلى اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان بتاريخ _____ (رقم _____ ، المشار إليها فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية") . إننا نعينكم بناءً عليه طبقاً لاتفاقية الحالية بصفتكم وكيلنا وللعرض الحصرى لاستلام الإجراءات الخاصة بنا ولصالحنا ونيابة عننا لأى مستندات قانونية صادرة من الغرفة التجارية الدولية (ICC) المحكمة الدولية للتحكيم بخصوص أى إجراءات قانونية بخصوص أو تتعلق بالاتفاقية الحالية . وإننا نؤكد بناءً عليه أننا سنقدم لكم فى أقرب وقت ممكن نسخة سليمة وصحيحة من الاتفاقية الحالية وجميع المستندات التابعة ذات الصلة . وإننا نؤكد بناءً عليه أيضاً أن التزاماتكم بصفتكم وكيلنا قاصرة على تلك المبينة فى الفقرات أدناه وأى خدمات أخرى ستتم فقط بناءً على طلب محدد من جانبنا ويخصم ذلك لموافقتكم والرسوم القانونية المعتادة لكم . والتزاماتكم هي :

- ١ - أن تحولوا لنا فوراً (فى المحدود الممكنة والقانونية) بالبريد الجوى السريع والمسجل والمدفوع الأجرة مقدماً كما هو مبين بالعنوان فيما يلى أو بأى وسائل أخرى سريعة وبحسب ما تعتبرونه مناسباً ، الأصل أو الصور من أى إخطار تحكيم يتم استلامه من جانبكم :

يوجه لعنایة :

التليفون :

أو لأى عنوان آخر بحسب ما نطلبه منكم من وقت إلى آخر بناءً على إخطار أن يتم إرساله لكم بالبريد الجوى السريع المسجل المدفوع الأجرة مقدماً ويحمل العلامات "يوجه لعنایة الشخص المسؤول عن خدمات الإجراءات / مرجعية : خدمات الإجراءات".

٢ - أداء الواجبات المطلوبة كوكيل للإجراءات طبقاً لاتفاقية الحالية .
نرجو أن تفضلوا ببيان قبولكم لتعيينكم من خلال التوقيع على نموذج الإقرار المتضمن فى صورة هذا الخطاب وإعادتها لنا أو لأى شخص آخر بحسب ما نحدده لكم .

الاسم :

الوظيفة :



الملحق (٨-٢)

**توكيل رسمي غير قابل للإلغاء
(تعيين وكيل إجراءات الضامن)**

إلى : ————— (اسم وكيل إجراءات الضامن)

التاريخ : —————

السادة /

بالإشارة إلى خطاب الضمان بتاريخ ————— (ويشار إليه فيما يلى باسم "الضمان") الصادر من قبل ————— المشار إليه فيما بعد باسم الضامن لصالح بنك الاستيراد والتصدير الصيني (ويشار إليه فيما يلى باسم "المقرض") بخصوص اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، بتاريخ ————— (رقم ————— ، ويشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية الحالية") بين المقرض و ————— (ويشار إليه فيما يلى باسم "المقرض") .

إننا نعينكم بموجب الضمان بصفتكم وكيلنا للغرض الوحيد والمحض لتنسلموا لصالحنا وبالنيابة عنا أي إجراءات صادرة من الغرفة التجارية الدولية (ICC) المحكمة الدولية للتحكيم بخصوص أي إجراءات قانونية أو إجراءات ناتجة بخصوص أو يتعلق بالضمان . وإننا نؤكد بناءً عليه أننا سوف نقدم لكم في أقرب وقت ممكن صورة سلية وصحيحة من الضمان وجميع المستندات التابعة ذات الصلة . وإننا نؤكد لكم أيضًا بناءً عليه أن التزاماتكم بصفتكم وكيلنا قاصرة على تلك المبينة في الفقرات أدناه وأى خدمات أخرى ستتم فقط بناءً على طلبنا المحدد ويخضع ذلك لموافقتكم ورسومكم القانونية المعادة .

والالتزاماتكم هي :

١ - أن تحولوا لنا فوراً (في الحدود القانونية الممكنة)

بالبريد الجوى المسجل السريع والمدفوع الأجرة مقدماً كما هو مبين أدناه أو بأى وسيلة سريعة بحسب ما تعتبرونه مناسباً الأصل أو صورة من أى إخطار تحكيم يتم استلامه من جانبكم :

يوجه لعنابة :

التليفون :

أو أى عنوان آخر بحسب ما نطلب منكم من وقت إلى آخر بناءً على إخطار نرسله لكم بالبريد الجوى المسجل المدفوع الأجرة مقدماً ويحمل العلامات "يوجه لعنابة الشخص المسئول عن خدمات الإجراءات (بخصوص : خدمات الإجراءات)" .

٢ - أداء الواجبات كوكيل إجراءات طبقاً للعقد والضمان .

نرجو أن تتفضلاً ببيان قبولكم لتعيينكم بموجب التوقيع على خطاب التأكيد ورده لنا أو لأى شخص آخر بحسب ما نحدده لكم .

الاسم :

الوظيفة :



الملحق (١-٩)**خطاب التأكيد**

(موافقة وكيل إجراءات المقرض)

إلى : _____ (اسم المقرض)

التاريخ : _____

إننا نقر بناً عليه باستلام الخطاب بتاريخ _____ من _____ (المقرض)

وما سبق يمثل نسخة سليمة وصحيحة من الخطاب ونافق على تعييننا بموجب هذا

الخطاب لاستلام الإجراءات بالنيابة عن _____ (المقرض) بخصوص المستندات

القانونية الصادرة من الغرفة التجارية الدولية (ICC) المحكمة الدولية للتحكيم في أي

إجراءات قانونية ناتجة أو مرتبطة بالاتفاقية الحالية والمشار إليها في هذا الخطاب .

الاسم :

الوظيفة :



الملحق (٩ - ٢)**خطاب التأكيد****(موافقة وكيل إجراءات الضامن)**

إلى : _____ (اسم الضامن)

التاريخ : _____

إننا نؤكّد بناءً عليه استلام التوكيل الرسمي غير القابل للإلغاء _____ من _____

(الضامن) يعد المذكور بعاليه نسخة سليمة وصحيحة من ذلك ونوافق على تعييننا بموجبه

للاستلام بالنيابة _____ (الضامن) خدمة الإجراءات الصادرة من الغرفة

التجارية الدولية (ICC) وأى إجراءات ناتجة أو مرتبطة بالضمان المشار إليه فى التوكيل

الرسمى غير القابل للإلغاء .

الاسم :

الوظيفة :



الملاحق (١٠)**نموذج إخطار سريان مفعول اتفاقية القرض**

من : بنك الاستيراد والتصدير الصيني

رقم ٣٠ ، شارع فوزينجمينى ، منطقة زيشينج ، بكين ١٠٠٠٣١

جمهورية الصين الشعبية

إلى : _____ (المقترض)

التاريخ : _____

/السادة/

طبقاً للمادة (٩) من اتفاقية قرض ائتمان المشترى بالشروط التفضيلية

فى المشروع _____ (رقم _____ يشار إليه فيما يلى باسم "الاتفاقية

الحالية") بتاريخ _____ بين _____ (المقترض) وبنك الاستيراد والتصدير الصيني

(القرض) إننا نخطركم ببناءً عليه بما يلى :

(أ) جميع الشروط كما هي مبينة فى المادة (١١-٩) من العقد تم استيفائها .

(ب) يصبح العقد سارى المفعول فى تاريخه واعتباراً من تاريخه .

بنك الاستيراد والتصدير الصيني

(توقيع المفوض بالتوقيع المعتمد) .

الملاحق (١١)**نموذج جدول السداد**

بخصوص اتفاقية قرض ائتمان المشتري بالشروط التفضيلية بخصوص المشروع

——— بتاريخ ————— (رقم —————)

رقم الأقساط	تاريخ الاستحقاق	القيمة بعملة رغبي
١		
٢		
٣		
٤		
٥		
٦		
٧		
٨		

الإجمالي

ملاحظة :

المبلغ المبين في هذا الجدول يشير فقط لسداد أصل القرض بموجب عقد قرض ائتمان

المشتري بالشروط التفضيلية بخصوص مشروع ————— بتاريخ ————— (رقم —————)

أما الفوائد المستحقة يتم دفعها طبقاً لشروط المادة (٤) في الاتفاقية المذكورة .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٦٦١) لسنة ٢٠١٩ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض ائتمان المشتري بشروط تفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها "وزارة النقل" بصفتها المقترض وبنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض بمبلغ ٤٦١ مليون دولار أمريكي ، والموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١٦ :

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/١٢٧ :

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/١٣٠ :

قرار:

(مادة وحيدة)

تُنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية قرض ائتمان المشتري بشروط تفضيلية لمشروع سكك حديد العاشر من رمضان ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها "وزارة النقل" بصفتها المقترض وبنك الاستيراد والتصدير الصيني بصفته المقرض بمبلغ ٤٦١ مليون دولار أمريكي ، والموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١٦

ويُعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ١٤/٥/٢٠٢٠

صدر بتاريخ ١٩/٥/٢٠٢٠

وزير الخارجية

سامح شكري

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى حكم مجلس تأديب هيئة قضايا الدولة في الدعوى رقم ١ لسنة ٢٠٢٠

ال الصادر بجلسة ٤/١٢/٢٠٢٠ :

وعلى ما عرضه وزير العدل :

قررت :

(المادة الأولى)

يُعزل السيد المستشار / محمد صبرى أحمد تقصيرة - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ، من وظيفته .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شوال سنة ١٤٤١ هـ

(المافق ١٨ يونيو سنة ٢٠٢٠ م)

عبد الفتاح السيسي

**قرار رئيس مجلس الوزراء
٢٠٢٠ لسنة ١٤٤٥**

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والفنى؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة ميت العز الابتدائية ، بالرقم التعريفي (١٢٠٠٩٧٤) ، الكائن بالقطعة ضمن (٤٢) بحوض العمدة نمرة (٤) بزمام قرية ميت العز ، مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية ، والبالغ مساحته (٥٢,١١٨) متر مربع بعد الارتداد والعبرة بالقياس المساحى على الطبيعة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومبانى العقار المشار إليه فى المادة السابقة والمبين موقعه وحدوده وأسماء ملاكى الظاهرين بالذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى والكشف المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ شوال سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٩ يونيو سنة ٢٠٢٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

كشف

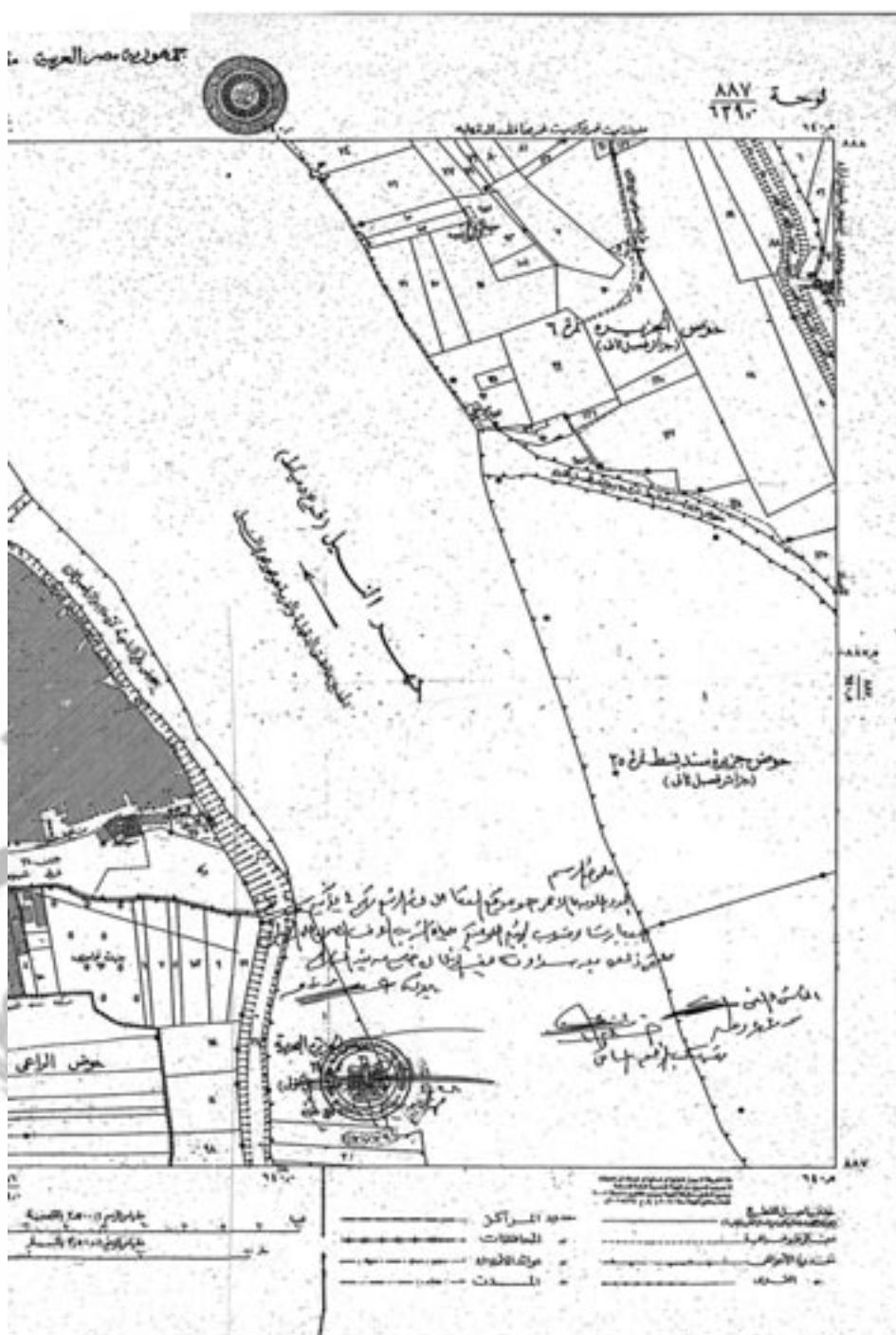
بأسماء المالك الظاهرين للعقار

الذى تشغله مدرسة ميت العز الابتدائية رقم تعريفى (١٢٠٠٩٧٤)
قرية ميت العز - مركز ميت غمر - محافظة الدقهلية،
والمطلوب نزع ملكيته وتقرير المنفعة العامة عنه

الحدود	المساحة		رقم وموقع العقار	أسماء المالك الظاهرين
	مبانى	أرض		
الحد البحري : باقى القطعة ٤٢ بحوضه بطول ٥٢ م.	١- مبني واحد ومساحته	١١١٨,٥٢ (م٢)	والكافنة بالقطعة ضمن ٤ بحوض	١- حمدى محمد عبد الله .
الحد الشرقي : باقى القطعة ٤٢ بحوضه من ثلاث خطوط بطول ٢٥,٢٣ م قبل الارتداد - وطول ٢٢,٩ م بعد الارتداد .	٢- دور أرضي فقط بحالة إنشائية بعد متهاكلة (السطح)		العمدة نمرة ٤ نظام قرية ميت العز	٢- سامي عمر مصطفى مصيلحي عبد الواحد .
الحد القبلى : القطعة ١٧ بحوضه بطول ٥١,٢ م.	٣- به ترخيم - والعبرة حديد التسليح بالقياس		مركز ميت غمر محافظة الدقهلية	٣- منيرفتح الله مصيلحي عبد الواحد .
الحد الغربى : باقى القطعة ٤٢ بحوضه بطول ٢١,٧٥ م قبل الارتداد وطول ٤,٢١ م بعد الارتداد	٤- به صدأ شديد المساحى ٥- سور بالطوب على الأحمر والأحمراء الخرسانية			٤- عبد الشافى أحمد عبد الشافى . ٥- طارق أحمد عبد الشافى . ٦- شادية تأحمد عبد الشافى . ٧- أحمد عبد الشافى أحمد .

مدير إدارة الملكية العقارية

م / أمانى يسرى





قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات؛

وعلى طلب محافظ الغربية؛

وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤) لمياه الصرف

الصحي الواقعة بالقطعة رقم (٢٧) بحوض داير الناحية رقم (١٥) بزمام قرية سندبسط -

مركز زفتى بمحافظة الغربية والبالغ مساحته (١٢٢٤) متر مربع.

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمه لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة

السابقة والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالذكرة والرسم التخطيطي

الإجمالي والكشف المرفقة.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ شوال سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٩ يونيو سنة ٢٠٢٠ م).

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

الادارة العامة للمساحة بالغربيية

مكتب المراجعة والمسائل

**الموضوع بخصوص كشف أسماء المالك الظاهرين
في محطة الصرف رقم (٤) بقرية سندبسط - مركز زفتى - غربية
مسألة رقم ٤٩٢ لسنة ٢٠٢٠**

الاسم	محافظة	مركز	القرية	اسم الحوض	م
ذكي طه الرفاعي	الدقهلية	الدقهلية	سندبسط	المنطقة (١٥)	١
فوزي طه الرفاعي					٢
كريمة طه الرفاعي					٣
أين طه الرفاعي					٤
ألفت طه الرفاعي					٥
هوديدا طه الرفاعي					٦
كامل نجاتى يحيى الجحش					٧
ثريا حلمى محمد متولى					٨

تم ذلك بناءً على إرشاد السيد / فوزي طه الرفاعي على الطبيعة تم سداد
تكليف الأعمال على بنـد المشروع تعديل ٣٢٨ صرف صحي بناحية سندبسط -
مركز زفتى - غربية .

يعتمد

مدير عام المساحة بالغربيية

(إمضاء)





رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٢٠/٦٥

الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

١٣٠٩ - ٢٠٢٠/٦/٢٥ - ٢٠١٩/٢٥٨٧٣

